

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة



النمو الاقتصادي المحابي للفقراء

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد الثاني والثمانون - إبريل/ نيسان 2009 - السنة الثامنة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والازدهار لأمتنا العربية،،،

د. عيسى محمد الغزالي
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

النمو الاقتصادي المحابي للفقراء

إعداد : د. علي عبد القادر علي

أولاً : مقدمة

كما هو معروف، فقد عاد الاهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي، خصوصاً في ما يتعلق بالنتائج المحقّقة على أرض الواقع في الدول النامية . ويُذكر في هذا الصدد، أن المؤسسات المالية الدولية كانت قد ابتدعت برامج للإصلاح الاقتصادي تمحورت حول تحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد في الدول المستقبلة للعون الإنمائي، ومن ثم تحقيق معدّلات نمو إقتصادية مرتفعة. وقد كان من المؤمل أن يترتب على معدّلات النمو المرتفعة في الدول النامية إنخفاض الفقر في هذه الدول. إلاّ أن الشواهد التجريبية في عدد كبير من الدول النامية قد أوضحت أن النمو المأمول لم يتحقق وأن الوقع الاجتماعي لتطبيق البرامج الاقتصادية الموصى بها قد كان سلبياً للغاية خصوصاً في ما يتعلق بمختلف مقاييس الفقر. وترتب على مثل هذه الشواهد التجريبية أن أطلق على حقبتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي صفة "الحقب الضائعة للتنمية"، كما لاحظ ويليام إيسترلي ((2003) و (2001)) أحد أشهر إقتصاديي التنمية.

وكما هو م عروف أيضاً، فقد عبّر المجتمع الدولي في صياغته للأهداف الإنمائية للألفية في عام 2005 على محورية الإقلال من الفقر كهدف استراتيجي للتنمية في الدول النامية، وعلى اعتماد نصيب أفقر 20% من السكان في الإنفاق الاستهلاكي كأحد المؤشرات التي يمكن من خلالها الحكم على التقدم المحرز في اتجاه تحقيق الهدف الاستراتيجي. ويعكس اختيار مثل هذا المؤشر إهتمام المجتمع الدولي بقضية توزيع الإنفاق الاستهلاكي خلال فترات النمو.

وفي استجابة لمثل هذا الاهتمام الدولي بقضية التوزيع، بدأت المؤسسات المالية الدولية في البحث العلمي حول طبيعة النمو الاقتصادي، الذي من شأنه إفادة الفقراء بنسب تفوق استفادة غير الفقراء، وحول تطوير مؤشرات تمكن من الحكم على مثل هذه الطبيعة. ولم يكن مستغرباً في هذا الصدد مساهمة البنك الدولي في مثل هذه الجهود البحثية، التي تراكمت بشكل سريع خلال الفترة منذ عام 2000 تحت موضوع النمو المحابي للفقراء.

يهتم هذا العدد باستعراض أهم المفاهيم التي طُوّرت لتعريف المقصود بالنمو المحابي للفقراء، واستعراض أهم النتائج المتوفرة حول طبيعة النمو الذي تحقق في عينة كبيرة من الدول النامية خلال الفترة منذ منتصف الثمانينات وحتى منتصف تسعينات القرن الماضي، بالإضافة إلى تلخيص نتائج حديثة حول طبيعة النمو الذي تحقق

في عينة من الدول العربية خلال الفترة 1995 – 2007.

ثانياً: مقاربات قياس النمو المحابي للفقراء

ملاحظات أولية

لأغراض استيعاب تعريف النمو المحابي للفقراء، فإنه ربما كان من المفيد التذكير بكيفية قياس الفقر. ودون الدخول في تفاصيل فنية، يلاحظ أن أهم المؤشرات المستخدمة في قياس الفقر يمكن تلخيصها باعتمادها على المحددات الأساسية التالية:

(1) متوسط إنفاق الفرد في المجتمع: بحيث يتوقع أن تؤدي الزيادة في متوسط إنفاق الفرد (بمعنى النمو الاقتصادي) إلى انخفاض في مؤشر الفقر، مع ثبات المحددات الأخرى.

(2) خط الفقر للفرد: بحيث يتوقع أن تؤدي الزيادة في خط الفقر (بمعنى تكلفة مقابلة للإنفاق على الاحتياجات الأساسية للفرد) إلى ارتفاع في مؤشر الفقر، مع ثبات المحددات الأخرى.

(3) درجة عدالة توزيع الإنفاق في المجتمع: بحيث يتوقع أن تؤدي زيادة درجة عدالة التوزيع (بمعنى انخفاض درجة عدم عدالة التوزيع) إلى انخفاض في مؤشر الفقر، مع ثبات المحددات الأخرى.

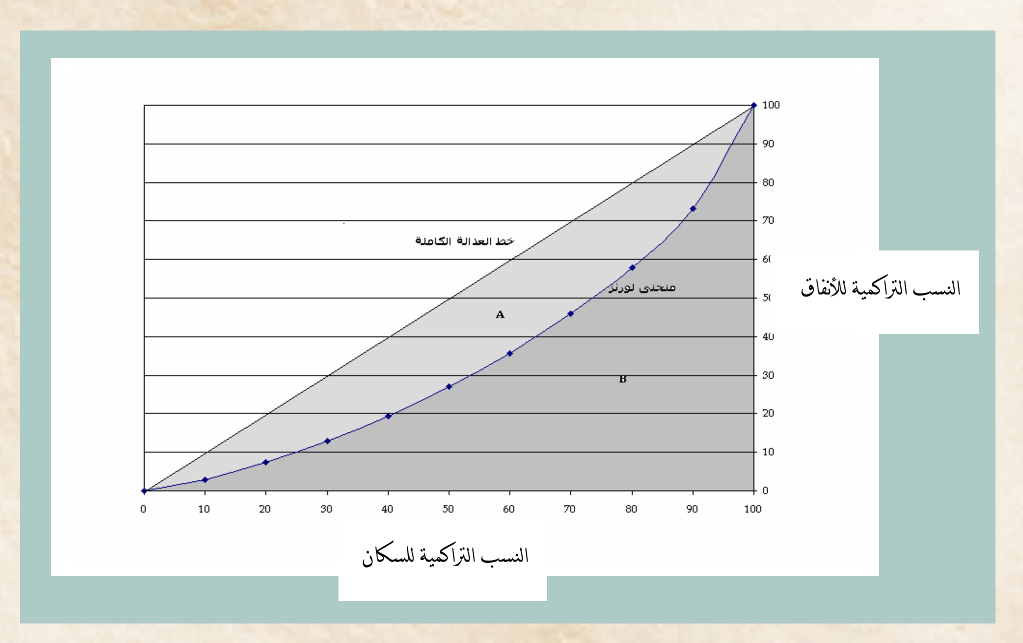
يعد منحنى لورنز من أهم الأدوات التحليلية لتلخيص حالة العدالة (أو المساواة) في توزيع الإنفاق في المجتمع.

ونُسارع لملاحظة أن منحنى لورنز يُعد من أهم الأدوات التحليلية لتلخيص حالة العدالة (أو المساواة) في توزيع الإنفاق في المجتمع. ودون الدخول في تفاصيل فنية، يمكن ملاحظة أنه عادةً ما يتم الحصول على منحنى لورنز بعد ترتيب أفراد المجتمع من الأفقر إلى الأغنى، ومن بعد الحصول على نسبة السكان لكل مستوى للإنفاق ومن ثم الحصول على النسب التراكمية للسكان حسب مستويات الإنفاق (مثال نسبة السكان الذين يستمتعون بإنفاق أقل من المتوسط وهكذا دواليك). بعد ترتيب السكان من الأفقر إلى الأغنى ، فإنه عادةً ما يتم حساب نصيب كل شريحة سكانية من إجمالي الإنفاق (بمعنى نسبة إنفاق الشريحة السكانية من إجمالي الإنفاق) ومن بعد الحصول على الأنصبة التراكمية المقابلة للنسب التراكمية للسكان. وعلى هذا الأساس، فإن منحنى لورنز يتمثل في العلاقة بين النسب التراكمية للسكان وما يقابلها من أنصبة تراكمية للإنفاق، بحيث يحصل صفر في المائة من السكان على صفر في المائة من الإنفاق، بينما يحصل كل السكان (مائة في المائة من السكان) على كل الإنفاق (مائة في المائة من الإنفاق).

وعلى أساس من هذه الملاحظات، فإنه عادةً ما يتم رسم منحنى لورنز في إطار مثلث قائم الزاوية ومتساوي الضلعين يمثل محوره الأفقي التوزيع التراكمي للسكان (من صفر إلى واحد أو مائة) ويمثل محوره الرأسي التوزيع التراكمي للإنفاق (من صفر إلى واحد أو مائة)، كما يمثل وتره حالة المساواة الكاملة (أو العدالة الكاملة) بمعنى أن كل

النقاط على الوتر هي تلك النقاط التي تتساوى فيها الأنصبة السكانية التراكمية مع الأنصبة الإنفاقية التراكمية (انظر الشكل رقم 1)

الشكل رقم (1): منحنى لورنز



توضيح (1):

معامل جيني= $\frac{A}{(B+A}$

عادةً ما يمكن قراءة منحنى لورنز للاستدلال على حالة عدالة التوزيع من خلال أنصبة الشرائح السكانية التراكمية من الأفقر إلى الأغنى بطريقة تلقائية . فعلى سبيل المثال، تمّ رسم الشكل (1) على أساس أن نصيب أفقر عشرة في المائة من السكان قد كان حوالي 3 في المائة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي وأن نصيب أفقر 20% من السكان قد كان حوالي 7٫4% من إجمالي الإنفاق وهكذا دواليك. كما يمكن قراءة منحنى لورنز على أساس الشرائح السكانية المتتالية التي تمثل كل منها 10% من السكان ويُشار إليها بالعشيرات ، ويشار إلى أنصبتها بأنصبة العشير الأفقر إلى العشير الأغنى على امتداد المحور الأفقي للمنحنى: أفقر عشير وثاني أفقر عشير وحتى أغنى عشير.

إستناداً على منحنى لورنز ، يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الإحصائية وغير الإحصائية التي تلخص المعلومات التي يستند عليها منحنى لورنز، ومن أشهرها معامل جيني (أنظر، على سبيل المثال، رصد بعض هذه المؤشرات في علي (2006)). ويعرف معامل جيني بأنه المساحة المحصورة بين منحنى لورنز ووتر المثلث قائم الزاوية كنسبة من إجمالي مساحة المثلث، وتتراوح قيمته بين صفر (في حالة العدالة أو المساواة الكاملة) وواحد، أو مائة، (في حالة عدم العدالة الكاملة). ويعني ذلك أنه كلما ارتفعت قيمة معامل جيني كلما ارتفعت درجة عدم المساواة في التوزيع.

وقد وجد على المستوى النظري أنه يمكن الحصول على منحنى لورنز المعمم بعد ضرب الأنصبة التراكمية للإنفاق بمتوسط الإنفاق في المجتمع، ومن ثم يمكن الحصول على علاقة بين الأنصبة التراكمية للسكان في المحور الأفقي للمنحنى المعمم ومساهمة إنفاق الشريحة السكانية المعنية في متوسط الإنفاق في المجتمع.

وبعد الأخذ في الاعتبار الملاحظات أعلاه، ودون الدخول في تفاصيل فنية، فإنه يمكن تقسيم المساهمات المتعلقة بتعريف وقياس النمو الاقتصادي المحابي للفقراء إلى مجموعتين عريضتين هما:

- مجموعة الأدبيات التي تنطلق من مؤشر لقياس الفقر لتعرف النمو المحابي للفقراء على أساس التغير الذي يطرأ على مؤشر الفقر نتيجة لنمو إنفاق الفرد.
- مجموعة الأدبيات التي تنطلق من دالة لورنز المعممة لتعرف النمو المحابي للفقراء على أنه نتيجة لنمو إنفاق الفرد.

قياس النمو المحابي للفقراء انطلاقاً من مؤشر الفقر

تشتمل أهم الأدبيات التي طوّرت مؤشرات لقياس النمو المحابي للفقراء انطلاقاً من مؤشر للفقر على مساهمات كل من كاكواني وبرنيا (2000) ورافاليون وشن (2001) . ويمكن في هذا الصدد ملاحظة أن دراسة رفاليون وشن (2001) قد اعتمدت على مؤشر واطس لقياس الفقر، حيث تمّ النظر إلى أثر نمو إنفاق الفرد على المؤشر بحيث اعتبر النمو محابياً للفقراء إذا ما ترتب عليه انخفاض في مؤشر واطس.

من جانب آخر، إعتمدت دراسة كاكواني وبرنيا (2000) على صياغة عامة لمؤشر الفقر، ومن ثمّ تمّ النظر إلى التغيرات التي تحدث في حالة الفقر كما يقيسها المؤشر، نتيجة لنمو دخل الفرد بعد الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تحدث في حالة توزيع الإنفاق . ودون الدخول في تفاصيل فنية، يمكن التدليل على أن أي مؤشر للفقر يتغير مع الزمن (ومن ثم عندما ينمو دخل الفرد) من خلال مكونين رئيسيين هما:

(أ) المكون الفرعي للنمو الاقتصادي: وهو عبارة عن المرونة الفرعية لمؤشر الفقر مع متغير مستوى المعيشة (نسبة إنفاق الفرد لخط الفقر للفرد) مضروباً في معدّل نمو الإنفاق للفرد. لاحظ أن هذه المرونة سالبة.

(ب) المكون الفرعي لتوزيع الإنفاق: وهو عبارة عن المرونة الفرعية لمؤشر الفقر مع درجة عدم عدالة التوزيع، (على سبيل المثال معامل جيني) مضروباً في معدل تغير درجة عدم عدالة التوزيع. لاحظ أن هذه المرونة موجبة.

على أساس من هذه المكونات الرئيسية، تم تعريف مؤشر النمو المحابي للفقراء على أنه نسبة المرونة الكلية لمؤشر الفقر مع مستوى المعيشة إلى المرونة الفرعية لمؤشر الفقر مع مستوى المعيشة. وتمّ التعبير عن هذا المؤشر على النحو التالي:

$$\text{مؤشر النمو المحابي للفقراء} = 1 + \frac{\text{المرونة الفرعية المرجحة بدرجة التوزيع}}{\text{المرونة الفرعية مع مستوى المعيشة}}$$

يلاحظ أن المرونة الفرعية المرجحة بدرجة التوزيع هي المرونة الفرعية مع درجة عدم العدالة (المذكورة في (ب) أعلاه) مضروبة في مرونة درجة عدم عدالة التوزيع مع متوسط الإنفاق أو ما يُعرف بمرونة كوزنتز. ويُلاحظ هنا أن مرونة كوزنتز هذه يمكن أن تكون موجبة أو سالبة حسب المرحلة التنموية للدولة. وحسب أطروحة كوزنتز، فإنه يتوقع أن تكون هذه المرونة موجبة في المراحل الأولى للتنمية وسالبة في المراحل المتقدمة لها.

على أساس هذا المؤشر إقترح كاكواني وبرنيا (2000) القيم التالية للتعرف على مدى محاباة عملية النمو للفقراء:

علامة وقيمة المؤشر	حالة محاباة النمو
سالبة	نمو إقتصادي ضد الفقراء
موجبة وأقل من 0.33	نمو إقتصادي محابي للفقراء بطريقة ضعيفة
أكثر من 0.33 وأقل من 0.66	نمو إقتصادي محابي للفقراء بطريقة متوسطة
أكثر من 0.66 وأقل من واحد	نمو إقتصادي محابي للفقراء
واحد أو أكثر	نمو إقتصادي محابي للفقراء بشدة

وعلى الرغم من إمكانية تطبيق هذه المنهجية متى ما توفرت المعلومات حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي في أي دولة، وحول خط الفقر للفرد، إلا أنها لا توفر توصيفاً دقيقاً لعملية النمو الاقتصادي الذي يمكن أن يكون محابياً للفقراء. من جانب آخر، يمكن أن يستشف من هذه المنهجية إستحالة محاباة النمو الاقتصادي للفقراء بشدة إذا ما كانت الدولة تحت الدراسة في المراحل الأولية للتنمية حيث تتفاقم حالة عدم العدالة في التوزيع (بمعنى إرتفاع درجة عدم العدالة) حسب أطروحة كوزنتز.

قياس النمو المحابي للفقراء إنطلاقاً من منحنى لورنز

على الرغم من الصعوبات المفاهيمية المحيطة بقياس النمو المحابي للفقراء حسب مؤشر كاكواني وبرينا (2000)، فقد اقترحت دراسة قامت بها سون (2004 : 308) تعريفاً شفافاً للنمو المحابي للفقراء. وحسب هذا التعريف يُعد النمو الاقتصادي محابياً للفقراء "إذا استفاد الفقراء منه بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء. في مثل هذا السيناريو، فإن درجة عدم المساواة تنخفض خلال فترة النمو الاقتصادي. وبما أن إنزحاف منحنى لورنز يوضح ما إذا كانت درجة عدم المساواة متزايدة مع النمو الاقتصادي أم لا، فإنه يمكن القول بأن النمو الاقتصادي سيكون محابياً للفقراء إذا ما إنزحف منحنى لورنز بكامله» في اتجاه وتر المثلث (أي في اتجاه حالة العدالة الكاملة).

يُعدّ النمو الاقتصادي محابياً للفقراء "إذا استفاد الفقراء منه بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء. في مثل هذا السيناريو فإن درجة عدم المساواة تنخفض خلال فترة النمو الاقتصادي.

باستخدام هذا التعريف الصريح ، تمّ تطوير مؤشر للحكم على طبيعة عملية النمو في محاباتها للفقراء على أساس منحنى لورنز المعمم بواسطة سون وكاكواني (2006). يستند تطوير هذا المؤشر على نتيجة مستقرة في الأدبيات المتخصصة تقول بأنه «كلما انزحف منحنى لورنز المعمم إلى أعلى (بمعنى في اتجاه حالة العدالة الكاملة) لكل الشرائح التراكمية، فإن ذلك يعني انخفاضاً للفقر بغض النظر عن خطوط الفقر المستخدمة، وذلك لكل مؤشرات الفقر.

تتمثل أهم خطوات تطوير هذا المؤشر إستناداً على تعريف منحنى لورنز في ما يلي :

(1) ملاحظة أنه يمكننا الحصول على متوسط إنفاق أفقر شريحة تراكمية للسكان (لكل الشرائح) كحاصل ضرب متوسط الإنفاق للمجتمع في نصيب الشريحة من إجمالي الإنفاق مقسوماً على النسبة التراكمية للشريحة المعنية من السكان، وذلك لكل النقاط على امتداد المحور الأفقي لمنحنى لورنز المعمم.

توضيح (2):

(متوسط إنفاق أفقر 20 في المائة من السكان)= $\dfrac{\text{(متوسط الإنفاق)} \times \text{(نصيب أفقر 20\% من السكان من الإنفاق)}}{\text{0.2 (بمعنى أفقر 20\% من السكان)}}$

(2) ملاحظة أنه يمكننا الحصول على منحنى لورنز المعمم من (أ) برفع الكسر بحيث يساوي حاصل ضرب متوسط إنفاق أفقر شريحة في النسبة التراكمية للسكان للشريحة المعنية وذلك لكل الشرائح التراكمية.

توضيح (3):

منحنى لورنز المعمم = (متوسط الإنفاق) × (نصيب أفقر x% من السكان في إجمالي الإنفاق) =

(متوسط إنفاق أفقر x% من السكان) × (x% من السكان)

(3) ملاحظة أنه يمكن أخذ لوغاريتمات جانبي تعريف منحنى لورنز المعمم في الخطوة (2) أعلاه. ويترتب على ذلك أن لوغاريتم متوسط إنفاق أفقر شريحة من السكان يساوي لوغاريتم منحنى لورنز المعمم ناقص لوغاريتم نسبة السكان التراكمية، وذلك لكل الشرائح التراكمية.

(4) ملاحظة أنه يمكن أخذ الفروقات الأولى في الخطوة (3) للحصول على معادلة تساوي بين الفرق الأول في لوغاريتم متوسط إنفاق أفقر شريحة من السكان والفرق الأول في لوغاريتم نقطة منحنى لورنز المعمم المقابلة.

(5) ملاحظة أن الفرق الأول في لوغاريتم متوسط إنفاق أفقر شريحة من

السكان هو عبارة عن التغير النسبي في إنفاق هذه الشريحة بين نقطتين زمنيتين (بمعنى معدل نمو متوسط إنفاق الشريحة المعنية)، وذلك لكل الشرائح التراكمية للسكان. مع ملاحظة أنه يمكن حساب مثل هذا المعدل لكل الشرائح التراكمية للسكان من صفر إلى مائة، وأطلق على العلاقة بين معدل النمو للشريحة ونسبة السكان التراكمية المقابلة إسم منحنى نمو الفقر.

(6) ملاحظة أن الفرق الأول في لوغاريتم نقاط منحنى لورنز المعمم هو عبارة عن انزحاف منحنى لورنز المعمم، مما يعني أنه إذا ما كان معدل نمو متوسط إنفاق أفقر شريحة للسكان، لكل الشرائح ، موجباً يترتب على ذلك انزحاف لمنحنى لورنز إلى أعلى، الأمر الذي يعني بدوره انخفاض الفقر.

(7) ملاحظة أنه بإجراء عملية تفكيك لمكونات منحنى لورنز المعمم، فإنه يمكن الحصول على معدل نمو إنفاق الفرد في المجتمع (بمعنى معدل النمو الاقتصادي المشاهد)، ومعدل تغير نقاط منحنى لورنز العادي (بمعنى تغير نصيب أفقر شريحة في إجمالي الإنفاق). ويعني ذلك أن معدّل نمو متوسط إنفاق أفقر شريحة يساوي معدل نمو إنفاق الفرد في المجتمع زائداً معدل التغير في نصيب الشريحة المعنية في إجمالي الإنفاق، وذلك لكل الشرائح على امتداد المحور الأفقي لمنحنى لورنز.

توضيح (4):

معدل نمو متوسط إنفاق الفرد لأفقر شريحة =

(معدل نمو إنفاق الفرد في المجتمع) + (التغير النسبي في نصيب الشريحة الأفقر المعنية)

(8) ملاحظة أنه بتجميع معدل نمو متوسط إنفاق الفرد لكل شريحة سكانية، فإنه يمكن الحصول على معدل نمو إنفاق الفقراء، ويطلق عليه "معدل النمو الفعال" الذي يمكن مقارنته بمعدل نمو إنفاق الفرد في المجتمع (بمعنى معدل النمو المشاهد)، بحيث يتوقع أن يكون معدل النمو الفعال أكبر من معدل النمو المشاهد عندما تنخفض درجة عدم المساواة في التوزيع (بمعنى انزحاف منحنى لورنز إلى أعلى)، وأن يكون معدل النمو الفعال أقل من معدل النمو المشاهد عندما تزداد درجة عدم المساواة في التوزيع (بمعنى إنزحاف منحنى لورنز إلى أسفل).

(9) ملاحظة أنه يمكن فهم النتيجة في الخطوة (8) أعلاه بأنها تعني أن التغيرات في درجة عدم المساواة يترتب

عليها مكاسب أو خسائر في معدل النمو، بحيث يتطلب النمو المحابي للفقراء وجود مكاسب في النمو (بمعنى أن يكون هناك انخفاض في درجة عدم المساواة).

تُمثل هذه المقاربة لتعريف النمو المحابي للفقراء تطوراً إيجابياً مقارنةً بالمقاربات التي تنطلق من مؤشرات الفقر، وذلك بتركيزها على النمو الذي يحدث في متوسط إنفاق الفقراء مقارنةً بمعدّل النمو الذي يتحقق في الاقتصاد ككل.

ثالثاً: النمو المحابي للفقراء على مستوى العالم

قام سون وكاكواني (2006) بتطبيق هذه المنهجية على عينة دولية من 82 دولة نامية موزعة على ستة أقاليم جغرافية، حيث تم النظر إلى 237 حالة نمو: 131 منها بمعدلات نمو موجبة. ويمكن تلخيص أهم النتائج حسب الأقاليم على النحو التالي:

إقليم شرق آسيا والباسفيك: 9 دول (باعتبار كل من القطاع الريفي والقطاع الحضري في الصين كدول)، بإجمالي عدد حالات نمو بلغ 35 حالة خلال الفترة 1981 – 2001، منها 25 حالة نمو موجب. وقد بلغ عدد حالات النمو المحابي للفقراء في هذا الإقليم 11 حالة: منها 6 حالات حدثت عندما كان معدل النمو سالباً، وذلك كما في حالة النمو الذي سجل في كل من القطاع الريفي في الصين (1987–1990)، وإندونيسيا (1996-1999)، وماليزيا (1984 - 1987)، ومنغوليا (1996 - 1999)، والفلبين (1996 - 1999)، وتايلاند (1999 - 2001).

توضح النتائج التطبيقية على مستوى العالم لعدد 237 حالة نمو للفترة 1983 – 1993 في 82 دولة نامية أن 45.6 % منها قد كانت محابية للفقراء، مما يعني أن النمو المحابي للفقراء لم يكن سمة عالمية خلال الفترة المذكورة.

إقليم شرق أوروبا وآسيا الوسطى: 22 دولة بإجمالي عدد حالات نمو بلغ 58 حالة خلال الفترة 1984 – 2001، منها 19 حالة نمو موجب. وقد بلغ عدد حالات النمو المحابي للفقراء في هذا الإقليم 16 حالة: منها سبع حالات حدثت عندما كان النمو موجباً وذلك كما في حالة النمو الذي سجل في كل من ألبانيا (1996 – 1999)، وأذربيجان (1996 – 1999)، وكازاخستان (1996 – 1999)، وجمهورية قيرغيزيا (1996 – 1999)، وجمهورية ملدوفا (1999 – 2001)، وبولندا (1984 – 1987 و 1993 – 1996).

إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي: 21 دولة بإجمالي عدد حالات نمو بلغ 79 حالة خلال الفترة 1984 – 2001، منها 47 حالة نمو موجب. وقد بلغ عدد حالات النمو المحابي للفقراء في هذا الإقليم 43 حالة: منها 19 حالة عندما كان النمو موجباً، وذلك كما في حالة النمو الذي سجل في كل من بوليفيا (1996 – 2001)، والبرازيل (1990 – 1993 و 1999 – 2001)، وتشيلي (1987 – 1990 و 1999 – 2001)، وكوستاريكا (1999 – 2001)، والأكوادر (1990

– 1993)، هندوراس (1993 – 1996)، وجمايكا (1990 – 1993 و 1999 – 2001)، والمكسيك (1999 – 2001)، وبنما (1993 – 1996)، و ترينيداد و تباجو (1987 – 1990) ، وفنزويلا (1981 – 1984، 1984 – 1990، 1990 – 1993).

إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: 7 دول (6 منها عربية بالإضافة إلى إيران) بإجمالي عدد حالات نمو بلغ 14 حالة خلال الفترة 1987 – 2001، منها 7 حالات نمو موجب. وقد بلغ عدد حالات النمو المحابي للفقراء في هذا الإقليم 9 حالات : منها 4 حالات حدثت عندما كان النمو سالباً وذلك كما في حالة النمو الذي سجل في كل من الجزائر (1990 – 2001)، وإيران (1987 – 1990)، والأردن (1990 – 2993)، واليمن (1993 – 1996).

إقليم جنوب آسيا: 5 دول (باعتبار كل من القطاع الريفي والقطاع الحضري في الهند كدول) بإجمالي عدد حالات نمو بلغ 17 حالة خلال الفترة 1984 – 1999، منها 14 حالة نمو موجب. وقد بلغ عدد حالات النمو المحابي للفقراء في هذا الإقليم 7 حالات إثنتان منها حدثتا عندما كان النمو سالباً وذلك كما في حالة النمو الذي سجل في كل من بنغلاديش (1996 – 1999)، والقطاع الريفي في الهند (1993 – 1996).

إقليم أفريقيا جنوب الصحراء: 18 دولة، بإجمالي عدد حالات نمو بلغ 36 حالة خلال الفترة 1984 – 2001، منها 19 حالة نمو موجب. وقد بلغ عدد حالات النمو المحابي للفقراء في هذا الإقليم 18 حالة منها سبع حالات حدثت عندما كان النمو موجباً وذلك كما في حالة النمو الذي سجل في كل من بوركينا فاسو (1990 – 1996)، والكاميرون (1999 – 2001)، وغانا (1987 – 1990)، وموريتانيا (1987 – 1990 و 1990 – 1999)، والسنغال (1990 – 1993)، وزامبيا (1993 – 1999).

وقد لاحظ سون وكاكواني (2006؛5) أن 45.6% من إجمالي حالات النمو (بمعنى 108 حالة نمو) قد اتسمت بمحاباتها للفقراء (55 حالة منها لنمو موجب و 53 حالة منها لنمو سالب) وخلصا إلى أن الدولة التي ترغب في خفض سريع للفقر يتوجب عليها تحقيق معدلات نمو موجبة ومحابية للفقراء؛ و «حسب نتائجنا لا يبدو أن ذلك يحدث على مستوى العالم».

ومهما يكن من أمر أهمية هذه النتيجة، إلا أن الملاحظة التي يمكن أن تخطر للقارئ بطريقة تلقائية هي قصر الفترات الزمنية التي استندت عليها حالات النمو لمختلف الدول، وقدم المعلومات المستخدمة (2001 لآخر المشاهدات المستخدمة). وعلى الرغم من تقديرنا لحقيقة أن مثل هذه التمارين التطبيقية عادة ما تعتمد اعتماداً حرجاً على توفر المعلومات، إلا أن النظر إلى عملية النمو الاقتصادي على فترات قصيرة نسبياً في الدول النامية تحفه كثير من التحفظات الفنية والتطبيقية. وتشتمل هذه التحفظات على النتيجة التطبيقية القائلة بأن عملية النمو الاقتصادي في مثل هذه الدول عادةً ما

تتصف بالتذبذب الشديد خصوصاً في المدى الزمني القصير، مما يتطلب استخدام فترات زمنية أطول نسبياً (أنظر بريتشيت (2000) على سبيل المثال).

رابعاً: النمو المحابي للفقراء في الدول العربية

في إطار تعريف النمو المحابي للفقراء على أنه "ذلك النمو الذي يستفيد منه الفقراء بطريقة نسبية تفوق استفادة غير الفقراء"، هناك شواهد تطبيقية توضح أن الدول العربية قد حققت مثل هذا النمو خلال الفترة ما بين 1965 و 1995. وقد أوضح البنك الدولي (2004) أن مردّ ذلك يكمن في طبيعة العقود الاجتماعية، التي نظمت العلاقة بين الأنظمة الحاكمة وشعوبها، والتي تميزت بعدد من الملامح التنموية كان من أبرزها "تغليب اعتبارات العدالة وإعادة توزيع الثروة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية". واعترف البنك الدولي بأن الفترة 1965 – 1995 التي أعقبت تأسيس هذه العقود الاجتماعية قد "شهدت معدّلات متميزة وغير مسبوقة في النمو الاقتصادي وبالتنمية الاجتماعية ... كما حققت تلك العقود الاجتماعية انخفاضاً في مستويات الفقر وعدم التساوي في توزيع الدخل".

وقد سارع البنك الدولي لملاحظة أن العقود الاجتماعية التي حققت هذه الإنجازات التنموية قد بدأت تُعاني من الإجهاد خلال النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي، مما ترتب عليه «أزمات اقتصادية كبيرة» حدت بمعظم حكومات المنطقة إلى تبنّي برامج للإصلاح الهيكلي. وكما هو معروف أن «الأزمات الاقتصادية الكبيرة» التي تعرّضت لها الدول العربية، مثلها في ذلك مثل معظم الدول النامية، قد كانت بفعل تدهور البيئة الاقتصادية الدولية. وكما هو معروف أيضاً، فقد ركّزت برامج الإصلاح الهيكلي على عملية تحقيق كفاءة استغلال الموارد، ومن ثمّ تحقيق

هنالك شواهد تطبيقية توضح أن الدول العربية قد حقّقت نمواً محابياً للفقراء خلال الفترة ما بين 1965 و 1995، وأن مردّ ذلك يكمن في طبيعة العقود الاجتماعية التي نظّمت العلاقة بين الأنظمة الحاكمة وشعوبها، والتي تميّزت بعدد من الملامح التنموية كان من أبرزها "تغليب اعتبارات العدالة وإعادة توزيع الثروة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية".

معدّلات نمو إقتصادية مرتفعة، بغضّ النظر عن ما يحدث في مجال توزيع الدخل.

تُثير هذه الملاحظات السؤال حول ماذا حدث لطبيعة النمو في الدول العربية منذ منتصف تسعينات القرن الماضي؟ وللإجابة على هذا السؤال، يمكن تطبيق منهجية سون وكاكواني (2006) على عينة من الدول العربية تتوفر لها المعلومات المطلوبة في شبكة «بوفكال» من موقع البنك الدولي. وحسبما هو مطلوب لتطبيق المنهجية ، فقد توفرت معلومات حول منحنى لورنز وحول متوسط إنفاق الفرد في المجتمع على أساس المكافئ الشرائي لدولار 2005 لعينة من ست دول عربية : الأردن (1997 و 2006)، وجيبوتي (1996 و 2002)، ومصر (1995 و

2005)، والمغرب (1999 و 2007)، و موريتانيا (1996 و 2006)، واليمن (1998 و 2005).

ويوضح الجدول التالي المعلومات الأولية التي توفرت في قاعدة «بوفكال».

الشرائح السكانية	نصيب الشريحة السكانية في الإنفاق (%)											
	الأردن		جيبوتي		مصر		المغرب		موريتانيا		اليمن	
	1997	2006	1996	2002	1995	2005	1999	2007	1996	2006	1998	2005
أفقر عشير	3.11	3.01	2.37	2.33	4.18	3.85	2.65	2.66	2.43	2.54	2.99	2.91
ثاني أفقر عشير	4.35	4.20	4.02	3.66	5.33	5.11	3.77	3.86	3.88	3.64	4.44	4.27
ثالث أفقر عشير	5.27	5.11	5.17	4.70	6.11	5.92	4.74	4.76	5.01	4.71	5.52	5.20
رابع أفقر عشير	6.20	6.03	6.29	5.79	6.90	6.72	5.77	5.69	6.14	5.82	6.59	6.11
خامس أفقر عشير	7.20	7.02	7.46	6.96	7.72	7.55	6.91	6.69	7.35	7.00	7.72	7.08
سادس أفقر عشير	8.34	8.18	8.78	8.30	8.68	8.50	8.22	7.85	8.71	8.35	8.98	8.19
سابع أفقر عشير	9.73	9.59	10.32	9.93	9.82	9.66	9.81	9.31	10.32	10.00	10.45	9.55
ثامن أفقر عشير	11.60	11.51	12.33	12.07	11.35	11.23	11.95	11.30	12.41	12.28	12.33	11.40
تاسع أفقر عشير	14.67	14.67	15.42	15.52	13.87	13.84	15.39	14.66	15.62	16.10	15.20	14.47
أغنى عشير	29.53	30.68	27.84	30.74	26.04	27.62	30.79	33.22	28.13	29.56	27.78	30.82
معامل جيني (%)	36.42	37.72	36.77	39.96	30.13	32.14	39.46	40.88	37.29	39.04	33.44	37.69
متوسط انفاق الفرد في السنة (دولار)	1819	2521	1806	1122	1174	1350	1557	1937	944	1060	1084	1008

دون الدخول في تفاصيل قراءة منحنيات لورنز في الجدول أعلاه، فإنه يمكننا ملاحظة أنه خلال الفترة منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي وحتى منتصف العقد الحالي من الألفين تدهورت حالة العدالة في توزيع الإنفاق في كل دول العينة، وذلك بدلالة معامل جيني الذي سجل ارتفاعاً في كل دولة.

لتطبيق منهجية سون وكاكواتي (2006)، يمكن استخدام معلومات الجدول أعلاه للحصول على ما يلي:

(1) معدل نمو الإنفاق الحقيقي للفرد في السنة، وذلك باستخدام معلومة متوسط إنفاق الفرد في السنة (الصف الأخير).

(2) متوسط إنفاق الفرد لكل شريحة سكانية لكل سنة موضحة، وذلك بضرب متوسط إنفاق الفرد بنصيب الشريحة السكانية من إجمالي الإنفاق وقسمة الحاصل على حجم الشريحة (وهو 10 في المائة في هذه الحالة).

(3) حساب معدّلات نمو الإنفاق الحقيقي للفرد في كل شريحة سكانية.

(4) حساب معدّل النمو الفعال كمتوسط مرجح لمعدلات النمو في (3) أعلاه.

(5) طرح معدل النمو المشاهد من معدل النمو الفعال في (4) أعلاه وحساب الكسب أو الخسارة في النمو.

بعد إتباع هذه الخطوات يمكن الحصول على النتائج المقررة في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): النمو المحابي للفقراء في عينة من الدول العربية

الدولة	الفترة الزمنية	معدّل النمو المشاهد (%)	معدل النمو الفعال (%)	الكسب أو الخسارة في النمو (%)	طبيعة النمو
الأردن	1997 – 2006	3.7	3.5	-0.2	غير محابي
جيبوتي	1996 – 2002	- 7.6	- 8.2	- 0.6	غير محابي
مصر	1995 – 2005	1.4	1.3	- 0.1	غير محابي
المغرب	1999 – 2007	2.8	2.5	- 0.3	غير محابي
موريتانيا	1996 – 2006	1.2	0.9	- 0.3	غير محابي
اليمن	1998 – 2005	- 1.0	- 1.6	- 0.6	غير محابي

يتضح من هذا الجدول أن كلاً من جيبوتي واليمن قد سجلتا معدّلات نمو سنوية سالبة في متوسط الإنفاق الحقيقي للفرد خلال الفترة الزمنية المقابلة، فيما سجلت بقية دول العينة معدّلات نمو سنوية موجبة، وحيث سجل أعلى معدّل للنمو في الأردن. وعلى الرغم من تفاوت الأداء الاقتصادي، يوضح الجدول أن طبيعة النمو في كل دولة من دول العينة قد كان غير محابٍ للفقراء. تؤكد هذه النتيجة الشعور العام في عدد كبير من الدول العربية، الذي عبّرت عنه الوثائق الرسمية لمؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية الذي استضافته دولة الكويت يومي 19 و 20 يناير من عام 2009 .

على الرغم من تفاوت الأداء الاقتصادي لعينة من الدول العربية توضح النتائج التطبيقية أن طبيعة النمو في كل دولة من دول العينة خلال الفترة 1995 – 2007 قد كانت غير محابية للفقراء.

خامساً : خاتمة

أوضح هذا العدد أن المجتمع الدولي قد أعاد الاهتمام بقضايا توزيع مستويات المعيشة بين السكان في مختلف الدول النامية بصياغته للهدف المحوري للتنمية على أنه الإقلال من الفقر، وذلك في إطار تحديده للأهداف الإنمائية للألفية. كذلك فقد أوضح العدد أن هذا الاهتمام الدولي بقضايا التوزيع في إطار التنمية قد جاء بعد عقدين من الزمن من التطبيق المتعاقب لبرامج الإصلاح الاقتصادي، التي ركّزت على ضرورة التخصيص الأمثل للموارد، ومن ثمّ تحقيق معدّلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، ومن ثمّ الإقلال من الفقر دون أدنى اهتمام بما يحدث في جبهة توزيع مستويات المعيشة.

وقد ترتّب على صياغة الأهداف الإنمائية للألفية اهتمام متزايد للتعرف على طبيعة عمليات النمو المتحققة على أرض الواقع من وجهة نظر محاباتها للفقراء، وتمّ ابتداع مؤشرات ملائمة للتعرف على هذه الطبيعة. ورصد العدد أهم النتائج في هذا الصدد لعينة كبيرة من الدول النامية خلال الفترة منذ منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي، التي أوضحت أن النمو الذي تحقق لم يكن محابٍ للفقراء في معظم الحالات، وذلك على الرغم من تميز النمو في الدول العربية بمحاباته للفقراء خلال هذه الفترة.

وباستخدام معلومات حديثة لعينة من الدول العربية للفترة منذ منتصف تسعينات القرن الماضي وحتى عام 2005، أوضح العدد أن

النمو الذي شهدته دول العينة لم يكن محابِ للفقراء، وذلك على الرغم من أن العقود الاجتماعيــة التــي ســادت منــذ استقلال هذه الدول وحتى منتصف تسعينات القرن الماضي قد تميزت بتغليبها للجانب التوزيعي للسياسات التنموية التي كانت متبعة. وتُثيرمثل هذه النتائج السؤال الاستراتيجي ما إذا كان ينبغي على الدول العربية إعادة النظر في طبيعة السياسات التنموية التي طبّقتها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تبنّتها مؤخراً.

المراجع العربية

عبد الرزاق الفارس، (2001)**، «الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.**

علي عبد القادر علي، (2006)**، «اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية» ، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد** 19**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.**

المراجع الإنجليزية

Easterly, W., (2003), "National Policies and Economic Growth : A Reappraisal"; Working Paper no. 27, Center for Global Development , www.cgdev.org.

Easterly, W., (2001), "The Lost Decades: Developing Countries" Stagnation in Spite of Policy Reform : 1980 - 98»: Journal of Economic Growth, vol.6 .

Kakwani, N., And E. Pernia, (2002), "What is Pro-Poor Growth?" ; Asian Development Review, vol. 16, no. 1, 1- 22.

Pritchett, L., (2000), "Understanding Patterns of Economic Growth: Searching for Hills among Plateaus، Mountains، and Plains"; World Bank Economic Review, vol. 14, no.2 .

Ravallion, M., and S. Chen, (2001), "Measuring Pro-Poor Growth"; Economic Letters, vol. 78, pp. 93- 99 .

Son, H. H., (2004), "A Note on Pro-Poor Growth"; Economic Letters, vol. 82, pp. 307-314.

Son, H. H., and N. Kakwani, (2006), "Global Estimates of Pro-Poor Growth"; Working Paper no. 31, International Poverty Centre, www.undp.org/povertycentre.

World Bank, (2004), Unlocking the Employment Potential in the Middle East and North Africa: Toward a New Social Contract; World Bank, Washington D.C.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الاول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الارقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
ادارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
اساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الادوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الارقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الاسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الازمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. امل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الاتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الاربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. احمد الكواز	الواحد الاربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الامام	الثاني الإربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الإربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الاربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الاربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الإربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الإربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الاربعون
الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الاداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. احمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستـون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والاداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الاهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الاسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. احمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الاسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الاقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	**د.علي عبدالقادر علي**	**الثاني والثمانون**

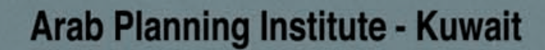
العدد المقبل

سياسات تطوير القدرة التنافسية	**د. رياض بن جليلي**	**الثالث والثمانون**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm





P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935

المعهـد العربي للتخطيـط بالكويــت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754- 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935

E-mail : api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org